

الإجابة النموذجية لامتحان الفصل الأول مقياس الجباية في المجال الطاقوي والمنجمي

سنة الثانية ماستر طاقة و مناجم - لسنة 2026

*الإجابة عن السؤال الأول : مناقشة المصطلحات مع الشرح المختصر

أ-أنواع الضرائب في المجال المنجمي تتمثل في : (2.5ن) .

- **ضرائب حق إعداد الوثيقة** : تفرض ضرائب على حق إعداد الوثيقة، طبقا لما نصت عليه المادة 131 من القانون رقم 05-14.

- **الضريبة المتعلقة بالرسم المساحي السنوي** : حيث يخضع أصحاب تراخيص الاستكشاف المنجمي، وتراخيص الاستغلال المنجمي لرسم مساحي سنوي.

- **إتاوة الاستغلال** : لقد نص المشرع الجزائري على إتاوة الاستغلال من خلال نص المادة 134 من القانون رقم 05-14.

- **الرسم العقاري**: أكدت عليه المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الممثلة المعدلة بموجب المادة 04 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

ب - الترخيص بالاستغلال الطاقوي : (2.5ن)

أكدت المادة 25 من القانون رقم 05-14 بأنه " يمكن إنجاز أشغال المنشآت الجيولوجية على أساس رخصة تسلمها وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر، حيث يمنح الترخيص، عن طريق المزايدة أو المنح المباشر، وذلك تطبيقا لأحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 202/18 .

ج- أنظمة نشاط الاستغلال المنجمي (2.5ن)

-**التنقيب المنجمي**: كرس المشرع الجزائري رخصة التنقيب والاستكشاف المنجمي في إطار عملية التنازل عن هذا القطاع إثر خوصصة التسيير، فوجد المادة 87 من قانون المناجم 05-14.

- **الاستكشاف المنجمي** : لقد كرس المشرع الاستكشاف المنجمي حسبما نصت عليه المادة 93 من القانون 05-14.

-**الاستغلال المنجمي** : يقصد بالاستغلال المنجمي جميع الأنشطة التي تهدف إلى استخراج ومعالجة مواد معدنية، قصد تمويل الاقتصاد الوطني وعند الاقتضاء تسويقها على حالها أو بعد تحويلها، وذلك واضح من خلال المادة 13 من القانون رقم 06-84.

د - أنواع الجباية البترولية (2.5ن) - الجباية القبلية

تتمثل في ضرائب مرحلة الاستكشاف، وهي مرحلة قبلية تسبق مرحلة الإنتاج، حيث يتم فيها البحث عن النفط، ويتطلب هذا البحث دفع ضرائب للدولة صاحبة ملكية الأرض، من أجل حق التنقيب عن النفط/ وتقوم هذه الجباية على ضريبتين وهي: - ضريبة الدخول - ضريبة الإيجار.

- الجباية البعدية

ويندرج تحتها ضرائب مرحلة الاستغلال، وهي محددة بالضرائب التالية :

- ضريبة الدخول في الإنتاج: تتم هذه العملية عن طريق مراحل موزعة بشكل دفعات.
- ضريبة الإيجار في الاستغلال: في هذه المرحلة يدفع الإيجار بنفس كيفية مرحلة البحث.

*الإجابة عن السؤال الثاني

- مناقشة مسألة ارتباط الجباية البترولية بالقواعد الدولية : (05ن)

حيث أن الجباية البترولية تكون منظمة بموجب قواعد متبعة من طرف منظمة الأوبك، وأيضا الممارسات الجبائية من طرف الدول المستهلكة للطاقة، لذا نجد اعتماد التحكيم التجاري الدولي كآلية لتسوية النزاع القائمة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار في مجال الضرائب البترولية للمؤسسات ذات الشراكة الوطنية والأجنبية، تطبيقا لأحكام المادة 1006 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

نصت أيضا المادة 12 من القانون رقم 91-21 بأنه " تخضع المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تطبيق عقد الاشتراك بين المؤسسة الوطنية وشريكها الأجنبي فتكون محل مصالحة، وفي حال فشل المصالحة، يمكن أطراف العقد عرض النزاع على التحكيم الدولي.

- علاقة الجباية البترولية بنفقات التجهيز والتسيير : (05ن)

- لقد سمح الارتفاع الكبير في أسعار النفط على تبني الدولة لسياسة إنفاقية توسعية، نتج عنها زيادة في الإنفاق العام بدرجة تفوق الزيادة في حصيللة الجباية البترولية، مما أدى للعجز في الموازنة العامة للدولة، وعلى سبيل المثال نجد أن أسعار النفط تراجعت ابتداء من سنة 2014، مما انعكس سلبا على القدرة المالية جراء هذا الانخفاض. إن نفقات التجهيز، هي تلك النفقات المخصصة للاستثمارات المنتجة مثل بناء المصانع، وكذا الاستثمارات الاجتماعية، مثل المدارس والمستشفيات، وكذا استثمارات أخرى، لذا نجد كلما ارتفع أسعار البترول ارتفعت نفقات التجهيز، خاصة وأن هذا النوع من النفقات كان يغطي بنسبة

100% بواسطة الجباية البترولية، والدليل أنه ببداية سنة 1983 وبسبب انخفاض الجباية البترولية لم تستطيع هذه الأخيرة تغطية النفقات بصفة كاملة، وقد زاد الأمر سوءا منذ سنة 1986، أدى هذا الانخفاض لنفقات التجهيز كان على حساب التنمية الاقتصادية.

-علاقة الجباية البترولية بنفقات التسيير : نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تتعلق بالنشاط الطبيعي والعادي للدولة، حيث تمكن هذه النفقات الدولة من تسيير وأداء مهامها، لقد كانت الجباية البترولية تتميز بعدم الاستقرار نتيجة ارتباطها بمتغيرات خارجية، حيث تتحكم فيها سعر البترول في السوق الدولية وسعر الصرف، لذا أصبحت الدولة تعتمد على الجباية العادية لتمويل نفقات التسيير، وأصبحت الجباية البترولية ليس لها أية دور في هذا المجال، أما في حالة ما إذا وجد فائض في نفقات التجهيز يتم تحويله لتمويل نفقات التسيير، فيصبح للجباية البترولية دور مزدوج في هذا المجال، أي لها دور في تدعيم نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

بالتوفيق

الأستاذ / بوالقرارة